

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تَعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ملف خاص

صناعة الضمان تُحي الدول العربية والإسلامية والعالم

- 3 الافتتاحية ■
- 4 أنشطة المؤسسة ■
- 7 صناعة الضمان في العالم ■
- 13 صناعة الضمان في الدول الإسلامية ■
- 16 صناعة الضمان في الدول العربية ■
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) 17 ■

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7 البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع أبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها وتختلف دول العالم.
- يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناح الاستثمار العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة. وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم. وخصيل ديون الغير. وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها. وتأسيس شركات المعلومات. والإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة. ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. وتفسير نصوص الاتفاقية. وتعديلها. وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين. تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات. وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية. إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها. تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة. اعتماد الموازنة التقديرية. وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ / ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / إسحاق عبد الغني عبد الكريم
عضواً	سعادة الدكتور / علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ / خالد علي البستاني
عضواً	سعادة الأستاذ / أحمد علي بوكشيشة
عضواً	سعادة الدكتور / جواد ناجي حرز الله
عضواً	سعادة الأستاذة / شفاء محمد عمر بن مخاشن
عضواً	سعادة الأستاذ / محمد الغلبزوري

المدير العام:

سعادة الأستاذ / فهد راشد الإبراهيم



ضمان الاستثمار والتجارة في ضوء مستجدات المنطقة



شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المتغيرات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طالت مفاصل الاقتصاد العالمي وانعكست بشكل واضح على حركة التجارة والاستثمار في العالم سواء من حيث الحجم أو الوجة أو السلوك، وقد نجم عن تلك التغيرات انعكاسات متباينة على معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في مناطق عديدة من العالم وزادت مخاوف رجال الأعمال والمستثمرين والمصدرين من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي يترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطر إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية وخصوصا في المناطق التي تشهدها تلك الأحداث.

وفي هذا السياق نود أن نؤكد أن (ضمان) نجحت على مدار نحو أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في خدمة العديد من المستثمرين والمصدرين في الدول العربية لتبلغ القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2012 نحو 9.5 مليارات دولار وذلك بعدما حققت نمواً مطرداً في عملياتها من 626.4 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 1.7 مليار دولار عام 2012 وبقيمة 6 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة منها 4.7 مليارات لضمان انتمان الصادرات وبنسبة 74.3% من الإجمالي و1.4 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 25.7% من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة.

كما نجحت (ضمان) في إفادة عدد كبير من المستثمرين والمصدرين في جميع الدول العربية وعدد كبير من دول العالم من خدماتها المتنوعة وبدرجات متفاوتة، سواء الأقطار العربية والأجنبية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية وكذلك المستوردة للسلع من الدول العربية.

وختاماً تشدد المؤسسة على مواصلة خطتها ومساعدتها الرامية لتلبية احتياجات المستثمرين والمصدرين والمؤسسات الأخرى عبر التطوير المستمر لخدماتها وإمكاناتها المادية والبشرية لاستيعاب المتغيرات ومواجهة التحديات وبما يسهم في تعزيز حركة التجارة والاستثمار في المنطقة العربية.

فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

واللافت هو أن الدول العربية كانت حاضرة وبقوة في قوائم أكثر من 10 دول في العالم من حيث مؤشرات الاستفادة من خدمات الضمان خلال العام 2012 وذلك كنتيجة مباشرة لما شهدته المنطقة من أحداث، حيث حصلت مؤسسات عاملة في دولتين عربيتين على 528 مليون دولار بحصة بلغت 20.2% من إجمالي ما تم دفعه من تعويضات للمستثمرين والمصدرين في العالم بقيمة 2.6 مليار دولار، وعلى صعيد ما تم استرداده من تعويضات عالمياً فقد ساهمت 3 دول عربية بقيمة 1185 مليون دولار وبحصة 45.8% من الإجمالي الذي بلغ قيمة 2.6 مليار دولار.

كذلك استحوذت دولتان عربيتان على 44.4 مليار دولار بحصة بلغت 6.5% من إجمالي قيمة ضمانات انتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل القائمة في العالم بنهاية العام 2012 والبالغة 684.5 مليار دولار.

أما على المستوى العربي والإسلامي فقد بلغ مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين انتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء «اتحاد أمان»، والبالغ عددها 18 مؤسسة، توافرت عنها بيانات، نحو 16.9 مليار دولار خلال عام 2011، بنمو بلغ 16.7% عن العام السابق. فيما بلغ مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين انتمان الصادرات العربية الوطنية والإقليمية، نحو 7.9 مليار دولار من هذا الإجمالي خلال نفس العام بنمو بلغ 21.5%، منها نحو 18.2% مقدمة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات (ضمان).

ومع النمو في حركة التجارة والاستثمار العالمية وارتفاع معدلات المخاطر وزيادة وعي المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية في الدول العربية والعالم بأهمية خدمات الضمان زاد الإقبال عليها عالمياً وإقليمياً بصورة لافتة من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية والتجارية والمالية الإقليمية والعالمية ولاسيما الشركات العابرة للحدود ومتعددة الجنسيات الرغبة في حماية نفسها من تلك التداعيات السلبية المحتملة.

وقد شهدت المؤسسات والشركات المحلية والإقليمية المتخصصة في تقديم خدمات ضمان الاستثمار وضمان انتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وكذلك غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر والمصدر وإخلال الحكومات بتعاقداتها، شهدت نشاطاً واضحاً وخصوصاً في حالة عدم قدرة القوانين والتشريعات والإجراءات المحلية على حماية المستثمرين والمصدرين من تلك المخاطر.

وقد تترتب على نمو الطلب زيادة في عدد المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية التي تقدم خدمات الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم إلى ما يزيد عن 50 مؤسسة حول العالم في الوقت الحالي، وكذلك نمو كبير في قيمة الضمانات المقدمة عالمياً، لتبلغ نحو 1.8 تريليون دولار عام 2012 منها نحو 96% لضمان انتمان الصادرات تغطي نحو 8% من تجارة العالم.

بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت

ضمان الاستثمار تنظم «الملتقى العربي للاستثمار: فجوة جاذبية الاستثمار» في ديسمبر 2013 تحت رعاية سمو رئيس مجلس وزراء دولة الكويت



مشاركة واسعة من وزراء ومسؤولي تشجيع الاستثمار والتخطيط التنموي والمنظمات الإقليمية والغرف التجارية والصناعية والزراعية ورجال الأعمال والمستثمرين في الدول العربية

للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

الجلسة الأولى بعنوان: الدول العربية: منطقة جاذبة للاستثمار؟ بين فجوة الجاذبية وفجوة الأداء وتتضمن ورقة عمل عن العلاقة بين الخطط التنموية والاستثمار الأجنبي المباشر يقدمها المعهد العربي للتخطيط، وورقة عمل عن قياس فجوة جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ أهم نتائج التقرير السنوي الثامن والعشرين حول مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 - 2013 وتقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتّماج الصادرات، وورقة عمل عن نتائج مسح جاذبية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتقدمها شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجلسة الثانية بعنوان: الترويج للاستثمار في إطار السياسات والخطط التنموية وتتضمن أوراق عمل مقدمة من وزراء ومسؤولي التخطيط والتنمية في عدد من الدول العربية عن العلاقة بين الخطة التنموية والسياسات واستراتيجية الترويج للاستثمار في الدول العربية، وذلك بالتركيز على عدد من المحاور أبرزها طبيعة

الناجحة في مجال تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي والعربي،

- استكشاف واقع الاستثمار الأجنبي والعربي البيئي في الوطن العربي،
- دراسة أهم معوقات الاستثمار التخطيطية والتشريعية والمؤسسية،
- دراسة السبل العملية من أجل معالجة أوجه القصور القائمة في البيئة الاستثمارية العربية،
- إعادة صياغة السياسات الاستثمارية في الدول العربية في إطار السياسات والخطط التنموية،
- تحويل الفرص الاستثمارية المتاحة في الوطن العربي عموماً والدول المستقبلية لرؤوس الأموال إلى مشاريع شراكة داعمة للعملية التنموية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيعقد الملتقى 5 جلسات عمل على مدار يومين كما يلي:

اليوم الأول للملتقى:

الجلسة الافتتاحية: وستتضمن كلمة راعي الملتقى وكلمات المؤسسات المنظمة للملتقى وهي: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتّماج الصادرات والمعهد العربي

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح تنظم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتّماج الصادرات بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت «الملتقى العربي للاستثمار: فجوة جاذبية الاستثمار» وذلك في مقر المؤسسة بالمقر الدائم للمنظمات العربية في دولة الكويت خلال الفترة من 11 إلى 12 ديسمبر 2013.

ومن المقرر أن يشارك في جلسات الملتقى عدد كبير من وزراء الاستثمار ورؤساء جهات تشجيع الاستثمار والتخطيط التنموي في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من رؤساء وممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب وكذلك ممثلي المنظمات الإقليمية ذات الصلة والخبراء من ذوي الاختصاص والشخصيات العامة.

ويستهدف الملتقى انطلاقاً من فتح باب للحوار تحقيق عدد من الأهداف من بينها:

- تبادل المعلومات والخبرات بين القائمين على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية والجهات التخطيطية.
- الاستفادة من التجارب العربية والدولية



أنشطة المؤسسة

خلال الفترة من أول يوليو إلى نهاية سبتمبر

المؤسسة تبرم 21 عقداً و26 ملحقاً بقيمة 319 مليون دولار

تسلمت المؤسسة خلال الفترة من 1 يوليو 2013 إلى 30 سبتمبر 2013، نحو 60 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة من 7 دول عربية وجهة عربية أجنبية مشتركة، وبلغ عدد عقود التأمين المبرمة 21 عقداً و26 ملحق عقداً، بلغت قيمتها حوالي 319 مليون دولار. كما قامت المؤسسة بتوقيع عقد تخصيص مع إحدى شركات التخصيم في الجمهورية اللبنانية.

المؤسسة تنفذ زيارات وحملات تسويقية وبريدية

قامت المؤسسة بمهمة تسويقية في لندن في المملكة المتحدة خلال يومي 17 و18 سبتمبر 2013 تم خلالها زيارة عدد من وسطاء التأمين لتعريفهم بخدمات المؤسسة في مجال تأمين الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات وتأمين التخصيم والتجارة الداخلية، إضافة إلى خدمة تأمين المصارف والمؤسسات التمويلية.

وفي نفس السياق تم خلال فترة التقرير القيام بنحو 18 زيارة ميدانية من قبل كوادر المؤسسة لجهات استثمارية وتصديرية وبنوك ومؤسسات مالية ووسطاء تأمين في عدد من الدول من بينها الكويت والمملكة المتحدة.

كما قامت المؤسسة بتنفيذ حملات بريدية إلكترونية للمستثمرين في المملكة العربية السعودية وذلك خلال شهر سبتمبر 2013 بغرض تعريفهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الاستثمار. كذلك نفذت المؤسسة حملة بريدية إلكترونية للمصدرين وذلك خلال شهر سبتمبر 2013 في عدد من الدول الأعضاء هي: الكويت، السعودية، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، قطر، الإمارات وذلك بغرض تعريفهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية.

الندوات والملتقيات:

- شاركت المؤسسة في اجتماع التنسيق السابع لتعزيز التعاون في مجال تمويل وضمان التجارة والذي عقد في الخرطوم يوم 5 سبتمبر 2013 حيث قدمت المؤسسات المشاركة عرضاً موجزاً لأهم إنجازاتها بصفة عامة وإنجازاتها على مستوى التنسيق مع المؤسسات المشاركة في الاجتماع بصفة خاصة.
- أوفدت المؤسسة أحد ممثليها لحضور «مؤتمر شراكة الاستثمار Deauville Partnership Investment Conference – London» والذي عقد في لندن في المملكة المتحدة يوم 16 سبتمبر 2013 بتنظيم مشترك من رئاسة مجموعة الثمانية في المملكة المتحدة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وذلك للمشاركة في حلقة نقاش تحت عنوان: «إدارة مخاطر الاستثمار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية».
- شاركت المؤسسة في «قمة تأمين الائتمان التجاري Credit Insurance Summit»، والتي عقدت في دبي في الإمارات العربية المتحدة خلال يومي 23 و24 سبتمبر 2013، حيث تم عرض الخبرات والخدمات في مجال إدارة المخاطر التجارية والسياسية للتجارة المحلية والدولية.

العلاقة القائمة حالياً بين خطة التنمية، والاستثمار الأجنبي المستهدف وخطط الترويج لاستقطابه، الاستثمار الأجنبي كأحد مصادر تمويل خطط التنمية الحالية، حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع وطبيعة القطاعات المستهدفة استقطاب استثمارات أجنبية إليها، طبيعة العلاقة القائمة حالياً بين جهة التخطيط وجهة الترويج للاستثمارات الأجنبية ولاسيما التعاون في صياغة ووضع أهداف الخطة وبرامجها، وكذلك التنسيق بين الجهتين في تنفيذ الخطة وبرامج الترويج، وأخيراً ما هي خطط الحكومات العربية لتعزيز التعاون بين جهات التخطيط وجهات تشجيع الاستثمار .

اليوم الثاني للملتقى:

الجلسة الثالثة: وستبحث فرص وتحديات الترويج للاستثمار في المنطقة العربية حيث سيقوم عدد من وزراء الاستثمار ورؤساء هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية عبر حلقات متعددة باستعراض أوراق عمل تتضمن مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية وذلك بالتركيز عدد من المحاور أبرزها ما يلي: تطور حجم الاستثمار المباشر العربي والأجنبي في الدول العربية حتى عام 2012 موزعة جغرافياً وقطاعياً، أبرز القرارات التي تم اتخاذها خلال عام 2012 لتحفيز الاستثمار الأجنبي والعربي في المنطقة، وكذلك القرارات المتوقعة اتخاذها خلال الفترة المقبلة، أبرز التحديات الداخلية والخارجية لزيادة الاستثمارات العربية والأجنبية، ومقترحات لتعزيز التعاون العربي في الترويج للاستثمار في المنطقة.

الجلسة الرابعة: وستركز على الترتيبات والاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالاستثمار، مخاطر الاستثمار ودور صناعة الضمان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الصادرات وأخيراً وجهة نظر المستثمرين بشأن مناخ الاستثمار في الدول العربية.

صناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم

التعويض لدى المؤسسة للبنك الممول بمجرد إتمام عملية الشحن.

يتضح مما تقدم أن الضمان يمثل آلية هامة لجذب الاستثمارات وزيادة تدفقها ولتنمية صادرات الدولة، ونظرا للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتصدير فإن الضمان يخدم كلا من المستثمر والمصدر، فمع تنامي حركة التصدير تتزايد الحاجة إلى إنتاج مزيد من السلع من خلال التوسع في الاستثمار.

وتتفق آراء الخبراء والمحللين على أن أهمية الضمان سوف تتزايد في ظل ما يشهده العالم من مستجدات وتغيرات سريعة سواء على الصعيد العربي أو الصعيد العالمي، فعلى الصعيد العربي شهدنا ونشهد اعترافا متزايدا بدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي متمثلا في عمليات الخصخصة وتحرير النشاط الاقتصادي وفتح مجالات كانت مقصورة على القطاع العام في كثير من الدول حتى وقت قريب، يدعم ذلك تطوير وتحسين البنية التحتية من مرافق في مختلف المجالات وكذلك البنية التشريعية والمؤسسية والإجرائية، وعلى مستوى التعاون العربي شهدنا توقيع عدد متزايد من الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية والحمائية بين الدول العربية ساهمت بشكل ملموس في ازدياد حجم الاستثمار العربي البيني رغم المشاكل والمعوقات المعروفة التي تعترض تطوير هذا التبادل.

وفي هذا السياق سنستعرض واقع صناعة الضمان على المستويين الدولي والعربي.

ضمان الاستثمار والتجارة يقصد بها نظم الحماية الدولية والإقليمية للاستثمار الأجنبي أو التجارة عبر الحدود من مخاطر متنوعة تجارية أو غير تجارية في مختلف دول العالم، وذلك في حالات عديدة منها عدم قدرة القوانين والتشريعات والإجراءات المحلية داخل الدول العربية على حماية المستثمرين من المخاطر التجارية وغير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر وإخلال الحكومات بتعاقداتها مع المستثمرين.

وتتعدد مصادر ضمان الاستثمار ما بين ضمانات حكومة القطر المضيف للاستثمار وضمنان حكومة دولة المستثمر والضمنانات التي تنص عليها الاتفاقيات الثنائية بين الدول، إلا أن أهم تلك المصادر هي مؤسسات الضمان الإقليمية والدولية باعتبار أن المؤمن له يكون أكثر ثقة في ضماناتها بعيدا عن تأثير الحكومات في قرار استحقاق التعويض.

وفيما يتعلق بضمنان ائتمان الصادرات فإنه عادة ما يكون ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية، وتتمثل أهمية الضمان هنا ليس فقط في دوره التقليدي في حماية المصدر من تلك المخاطر بل فيما يوفره من مزايا أخرى من أهمها؛ أنه يمكن المصدر من منح المستورد شروط دفع جاذبة ومن ثم زيادة قدرة الأول على المنافسة، إذ لا يصر - مع توافر الضمان - على أن يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي وإنما يمكن أن يكون الدفع بموجب شيك أو كمبيالة أو تحويل مصرفي، كما يمكن الضمان المصدر من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في الوقت ذاته من الحصول على تمويل دون أن يضطر للانتظار حتى يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة، ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في

ويمكن للمستثمر أو المصدر اللجوء إلى المؤسسات التي تقدم ضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية خلال فترات متفرقة من عمل المشروع، سواء قبل البدء في الاستثمار أو بعده.

وتمثل الضمانات التي تقدم للمستثمر والمصدر الوسيلة العملية التي توفر لهما تعويضا ماديا مناسباً عند تحقق المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض له الاستثمار أو السلعة المصدرة، لاسيما وأن تلك الضمانات تديرها مؤسسات تتمتع باستقلالية فيما يخص نشاطها.

حيث يغطي ضمان الاستثمار المخاطر غير التجارية التي تشمل خطر المصادرة والتأميم وخطر عدم القدرة على التحويل وخطر الحرب، والتي تخرج بطبيعتها عن نطاق سيطرته لأنها تكون بسبب إجراءات تتخذها السلطات العامة في القطر المضيف للاستثمار، من هنا تتبع أهمية ضمان الاستثمار لحماية المستثمر من تلك المخاطر ومن ثم تشجيعه على الاستثمار إذا توافرت له فرصة استثمارية مجزية. يزيد من هذه الأهمية أن العملية الاستثمارية بطبيعتها عملية طويلة المدى ومن ثم يصعب على المستثمر التنبؤ بما يمكن أن يتعرض له استثماره من مخاطر غير تجارية.



دراسات

1- صناعة الضمان في العالم

تشير أحدث البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، إلى أهمية الحماية التأمينية حيث نجحت الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد في دعم ما يقرب من 8% من التجارة العالمية.

وشهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2012 نموا طفيفا في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمن الاستثمار في كافة أنواع المنتجات التأمينية مقارنة بالعام السابق وذلك لتلبية الطلب المتنامي مقرونا باستعداد هيئات الضمان لتحمل المخاطر في سبيل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم.

أولا : الضمانات الجديدة

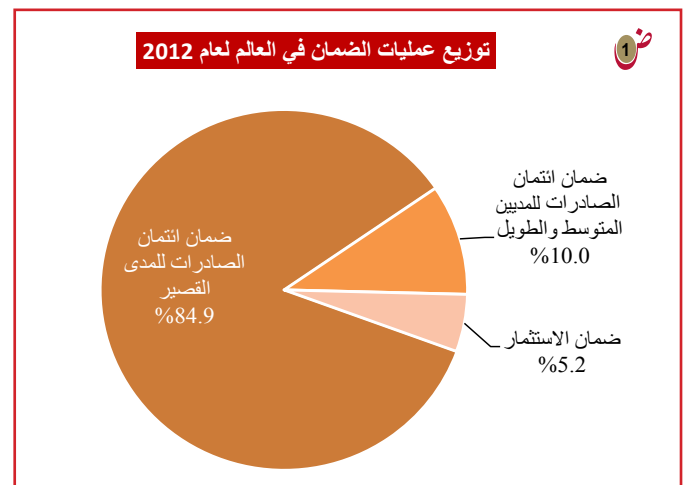
وتشير البيانات إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 48 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطراف إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2012 حوالي 1.81 تريليون دولار، مقابل 1.76 تريليون دولار عام 2011، و 1.5 تريليون دولار عام 2010، و 1.36 تريليون دولار عام 2009 و 1.51 تريليون دولار عام 2008 (شكل رقم 2).

حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول العالم بالمليون دولار				
الإجمالي	ضمان الاستثمار	ضمان ائتمان الصادرات		للعام
		المدى القصير	المدى المتوسط والطويل	
عمليات الضمان الجديدة				
1,508,999	58,530	153,591	1,296,878	2008
1,362,534	49,337	190,589	1,122,608	2009
1,496,602	65,415	173,393	1,257,794	2010
1,764,021	77,599	191,195	1,495,227	2011
1,812,746	93,502	180,635	1,538,609	2012
عمليات الضمان القائمة				
1,576,903	145,580	523,704	907,619	2008
1,497,102	145,785	582,792	768,525	2009
1,623,030	193,368	593,089	836,573	2010
1,731,390	200,355	646,373	884,662	2011
1,936,034	219,348	684,463	1,032,223	2012
التعويضات المدفوعة				
2,337	81	1,128	1,128	2008
5,446	24	3,004	2,418	2009
3,656	312	1,836	1,508	2010
3,971	191	2,457	1,323	2011
4,560	125	2,608	1,827	2012
التعويضات المستردة				
7,562	11	7,232	319	2008
4,469	10	4,129	330	2009
2,577	15	2,194	368	2010
2,601	25	2,179	397	2011
3,035	106	2,589	340	2012

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

وقد توزعت عمليات الضمان في العالم لعام 2012 ما بين 1.54 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1.5 تريليون دولار عام 2011)، و 93.5 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 77.6 مليار دولار عام 2011) (شكل رقم 1).

والتوسط والطويل (مقارنة بـ 191 مليار دولار عام 2011)، و 93.5 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 77.6 مليار دولار عام 2011) (شكل رقم 1).



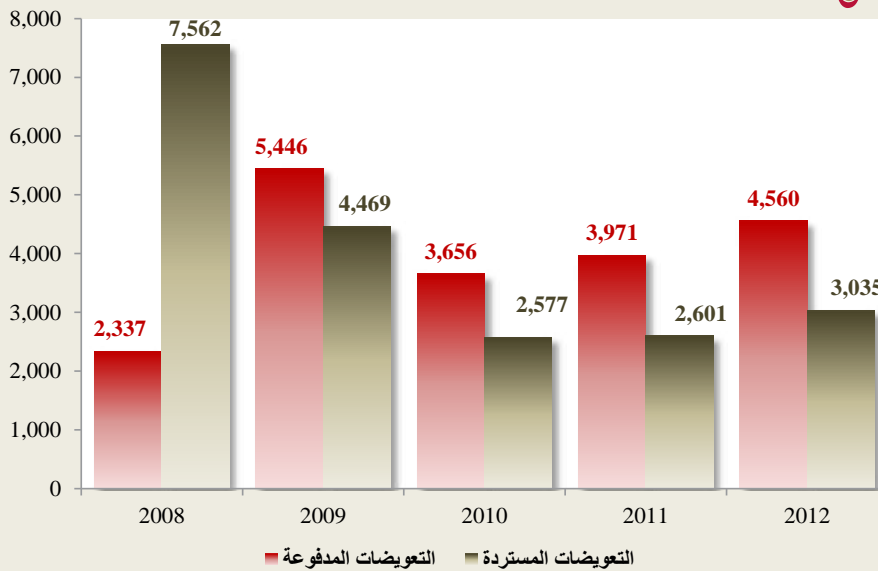
دراسات

التعويضات المدفوعة

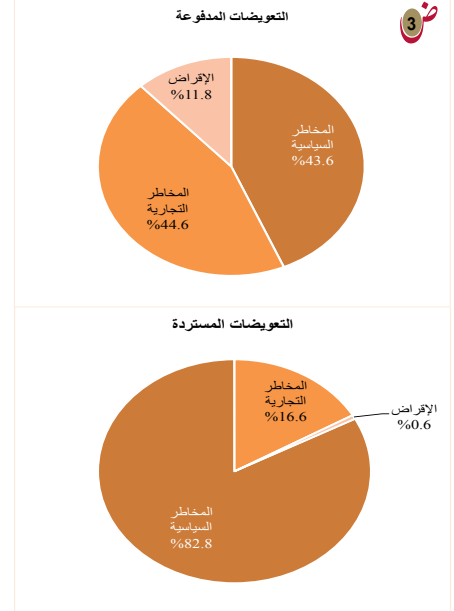
بين 43.6% للمخاطر السياسية و44.6% للمخاطر التجارية و11.8% للإقراض (شكل رقم 3).
كما ارتفعت قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2012 لتبلغ 3 مليارات دولار مقابل 2.6 مليار دولار عام 2011، وتوزعت التعويضات في المديين المتوسط والطويل لعام 2012 ما بين 82.8% للمخاطر السياسية و16.6% للمخاطر التجارية و0.6% للإقراض (شكل رقم 3).

ارتفعت قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 4.56 مليار دولار عام 2012 مقارنة بـ 3.97 مليار دولار عام 2011، وتوزعت التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل لعام 2012 ما

تطور حجم التعويضات المدفوعة والمستردة حول العالم بالمليون دولار



التعويضات المدفوعة والمستردة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار خلال عام 2012



1- ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل

ارتفعت قيمة ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل من نحو 154 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 181 مليار دولار عام 2012 في اتجاه عام تصاعدي خلال تلك الفترة فيما عدا عامي 2010، 2012 اللذين شهدا تراجعاً نسبياً (جدول رقم 1).

وتوزعت العمليات الجديدة لضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2012 وبالبالغ قيمتها نحو 181 مليار دولار ما بين 28.4% للشركات الخاصة و10.7% للقطاع العام و10.7% للحكومة ثم 12.4% للإقراض و2.5% للمشاريع و4.4% للبنوك و28.4% غير مصنفة (شكل رقم 5).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لعمليات ضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2012 ركزت العمليات بشكل رئيسي في مجموعة من الدول أبرزها؛ الولايات المتحدة، روسيا، الولايات المتحدة، الهند، السعودية، الصين، أستراليا، الإمارات، كوريا الجنوبية، إيطاليا، المكسيك وذلك بنسبة 46% من الإجمالي (جدول رقم 5).

أما فيما يتعلق بالتعويضات المدفوعة لعمليات ضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2012 فقد حلت دولتان عربيتان في قائمة أكبر 10 دول من حيث قيمة التعويضات المدفوعة

العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة حسب أنواع العقود بالمليون دولار

2012	2011	2010	2009	2008	بيان
559,554	532,643	480,894	467,248	415,554	الالتزامات
5,857	6,679	6,399	5,937	6,128	الالتزامات المتصلة بالمساعدات
5,613	4,747	5,323	5,054	4,550	متأخرات
8,884	9,053	9,341	8,696	8,681	التعويضات المدفوعة للمخاطر السياسية
5,902	4,732	5,222	4,847	3,694	التعويضات المدفوعة للمخاطر التجارية
20,725	24,648	27,564	32,684	37,455	إعادة تمويل / إعادة جدولة المبالغ
8,712	8,550	8,559	8,848	8,494	المستحقات على إعادة تمويل / إعادة جدولة المبالغ
69,217	55,320	49,788	49,479	39,148	الإقراض

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

العمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة قطاعياً بالمليون دولار

2012	2011	2010	2009	2008	بيان
24,741	20,499	11,036	24,157	11,385	الحكومة
20,187	33,707	26,336	30,345	23,608	القطاع العام
8,241	7,092	5,717	6,091	6,799	البنوك
53,568	56,860	50,207	51,541	45,622	الشركات
4,781	7,678	13,530	7,300	3,419	المشاريع
53,568	56,860	50,207	51,541	45,622	غير مصنفة
23,397	14,190	11,864	26,552	11,366	الإقراض

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

دراسات

أكبر 10 دول من حيث العمليات الجديدة لضمان
انتظام الصادرات في المدين المتوسط والطويل
بالمليون دولار لعام 2012

1	روسيا	9,386
2	الولايات المتحدة	9,224
3	الهند	8,993
4	السعودية	8,499
5	الصين	8,444
6	أستراليا	7,297
7	الإمارات	5,985
8	كوريا الجنوبية	5,694
9	إيطاليا	5,568
10	المكسيك	5,386
أخرى		106,160
الإجمالي		180,636

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة
لضمان انتظام الصادرات في المدين المتوسط
والطويل بالمليون دولار لعام 2012

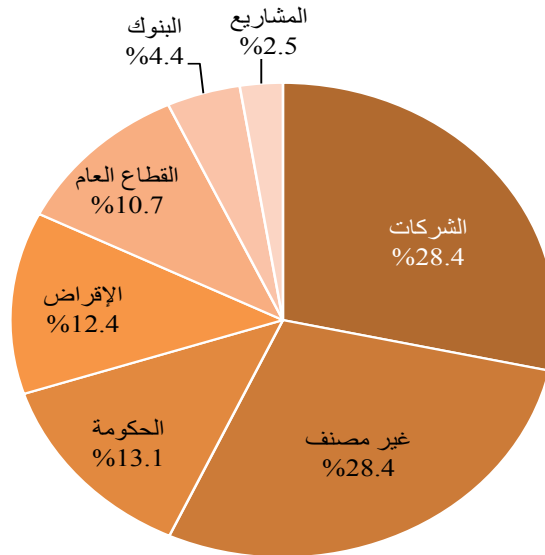
1	ايران	501
2	ليبيا	457
3	الولايات المتحدة	231
4	كوريا الجنوبية	129
5	أوكرانيا	90
6	روسيا	79
7	المكسيك	79
8	الإمارات	71
9	كازاخستان	67
10	كندا	64
أخرى		840
الإجمالي		2,608

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة
لضمان انتظام الصادرات في المدين المتوسط
والطويل بالمليون دولار لعام 2012

1	مصر	727
2	إندونيسيا	404
3	العراق	379
4	باكستان	151
5	الإمارات	79
6	كوريا الجنوبية	75
7	صربيا	73
8	ايران	57
9	كندا	44
10	أوكرانيا	43
أخرى		557
الإجمالي		2,589

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

التوزيع القطاعي للعمليات الجديدة لضمان انتظام الصادرات
في المدين المتوسط والطويل خلال عام 2012

خلال عام 2012 وهي؛ ليبيا بالمرتبة الثانية بقيمة 457 مليون دولار وبنسبة 17.5 % من الإجمالي العالمي والإمارات بقيمة 71 مليون دولار وبنسبة 2.7 % من الإجمالي العالمي وذلك بقيمة إجمالية قدرها 528 مليون دولار للدولتين وبنسبة 20.2 % من الإجمالي العالمي (جدول رقم 6).

وعلى صعيد التعويضات المستردة لعمليات ضمان الصادرات للمدين المتوسط والطويل في العالم لعام 2012 فقد حلت ثلاث دول عربية في قائمة أكبر 10 دول من حيث قيمة التعويضات المدفوعة خلال عام 2012 وهي؛ مصر بالمرتبة الأولى بقيمة 727 مليون دولار وبنسبة 28 % من الإجمالي العالمي والعراق بالمرتبة الثالثة عالميا بقيمة 379 مليون دولار وبنسبة 14.6 % من الإجمالي العالمي، والإمارات بالمرتبة الخامسة عالميا بقيمة 79 مليون دولار وبنسبة 3.1 % من الإجمالي العالمي، وذلك بقيمة إجمالية قدرها 1185 مليون دولار للدول الثلاث وبنسبة 45.8 % من الإجمالي العالمي (جدول رقم 7).

التعويضات المدفوعة لضمان انتظام الصادرات في المدين المتوسط والطويل
موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار

بيان	2008	2009	2010	2011	2012
المخاطر السياسية	537	981	439	566	1,136
المخاطر التجارية	444	769	1,277	1,708	1,163
الإقراض	148	1,254	119	183	309

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

التعويضات المستردة لضمان انتظام الصادرات في المدين المتوسط والطويل
موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار

بيان	2008	2009	2010	2011	2012
المخاطر السياسية	6,459	3,416	1,562	1,584	2,143
المخاطر التجارية	728	618	563	582	431
الإقراض	46	96	69	13	15

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

دراسات

2- ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير

شهدت عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير ارتفاعاً من 1.3 تريليون دولار عام 2008 إلى 1.5 تريليون دولار عام 2012، (جدول رقم 1).

وفيما يتعلق بالتعويضات المدفوعة لعمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير لعام 2012 والبالغ إجماليها 1800 مليون دولار فلم تحل أي دولة عربية في قائمة أكبر 10 دول في حين حلت إيطاليا في المركز الأول بقيمة 201 مليون دولار وبنسبة 11.2 % من الإجمالي (جدول رقم 9).

أما على صعيد التعويضات المستردة لعمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير لعام 2012 والبالغ إجماليها 341 مليون دولار فقد حلت الإمارات في المرتبة الثامنة عالمياً بقيمة 11 مليون دولار وبنسبة 3.2 % من الإجمالي العالمي كما تركزت العمليات في عدد من الدول أبرزها الولايات المتحدة واندونيسيا والأرجنتين وإيطاليا. (جدول رقم 10).

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير بالمليون دولار لعام 2012		
1	الولايات المتحدة	39
2	إندونيسيا	17
3	الأرجنتين	16
4	إيطاليا	16
5	ألمانيا	16
6	ليبيا	16
7	أوكرانيا	15
8	الإمارات	11
9	إسبانيا	11
10	المكسيك	11
أخرى		173
الإجمالي		341

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير بالمليون دولار لعام 2012		
1	إيطاليا	201
2	الولايات المتحدة	167
3	إيران	106
4	المملكة المتحدة	102
5	إسبانيا	102
6	ألمانيا	94
7	المكسيك	63
8	اليونان	60
9	البرازيل	53
10	فرنسا	49
أخرى		803
الإجمالي		1,800

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

ليبيا في المركز الأول في قائمة أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار بقيمة 27 مليون دولار وبنسبة 21.4 % من الإجمالي العالمي، كما حلت السعودية في المركز السادس في القائمة بقيمة 7 ملايين دولار وبنسبة 5.6 % من الإجمالي العالمي. (جدول رقم 12).

حجم العمليات الجديدة بنهاية عام 2012. (جدول رقم 11).

وعلى صعيد التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار فقد شهدت ارتفاعاً من 81 مليون دولار فقط لعام 2008 إلى 125 مليون دولار لعام 2012، (جدول رقم 1). وقد استحوذت الدول النامية بشكل عام على حصة مهمة فيما حلت

3- ضمان الاستثمار

شهدت عمليات ضمان الاستثمار ارتفاعاً من 58.5 مليار دولار عام 2008 إلى 93.5 مليار دولار عام 2012، (جدول رقم 1). وقد استحوذت الدول النامية بشكل عام وأهمها؛ كازاخستان، الصين، روسيا، البرازيل، الهند، أوزبكستان، إندونيسيا، بيرو، المكسيك على نحو 34.8 % من

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان الاستثمار في مختلف الأجل بالمليون دولار لعام 2012		
1	فنزويلا	50
2	الإمارات	18
3	كازاخستان	18
4	أوكرانيا	8
5	المكسيك	4
6	أستراليا	3
7	بليز	2
8	كوبا	1.4
9	جزر سليمان	0.8
10	الأرجنتين	0.4
أخرى		1.0
الإجمالي		106

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2012		
1	ليبيا	27
2	فيتنام	24
3	البرازيل	19
4	ميانمار	15
5	هولندا	9
6	السعودية	7
7	روسيا	7
8	المكسيك	6
9	بليز	4
10	كازاخستان	2
أخرى		6
الإجمالي		126

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

أكبر 10 دول من حيث العمليات الجديدة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2012		
1	أستراليا	9,752
2	كازاخستان	8,858
3	الصين	8,200
4	روسيا	6,032
5	الهند	4,184
6	أوزبكستان	4,143
7	إندونيسيا	3,512
8	المملكة المتحدة	3,359
9	بيرو	3,068
10	المكسيك	2,946
أخرى		39,448
الإجمالي		93,502

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

دراسات

التعويضات المدفوعة لضمان الإستثمار في مختلف الأجل
موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار

2012	2011	2010	2009	2008	طبيعة الخطر
0	0	11	0	0	مخاطر عدم القدرة على التحويل
43	91	0	1	0	مخاطر سياسية
1	3	45	7	64	مخاطر المصادرة والتأميم
0	2	1	17	17	مخاطر الإخلال بالعقد
81	95	255	0	0	مخاطر غير مصنفة

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

التعويضات المستردة لضمان الإستثمار في مختلف الأجل
موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار

2012	2011	2010	2009	2008	طبيعة الخطر
1	0	0	0	0	مخاطر عدم القدرة على التحويل
0	2	0	0	0	مخاطر سياسية
51	5	0	2	0	مخاطر المصادرة والتأميم
0	0	3	8	11	مخاطر الإخلال بالعقد
54	18	12	0	0	مخاطر غير مصنفة

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013

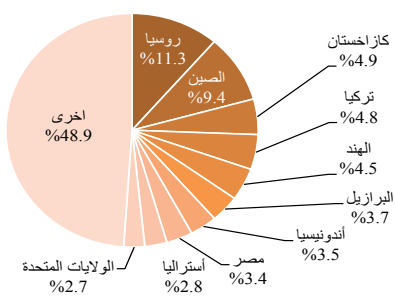
وفيما يتعلق بتوزيع التعويضات حسب نوع الخطر المؤمن ضده فقد حلت المخاطر السياسية في المرتبة الأولى بقيمة 43 مليون دولار وبنسبة 53 % من الإجمالي. (جدول رقم 14).

وعلى صعيد التعويضات المستردة لضمان الإستثمار فقد قفزت من 11 مليون دولار لعام 2008 إلى 106 ملايين دولار لعام 2012، وقد استحوذت الإمارات على المركز الثاني عالمياً بقيمة 18 مليون دولار وبنسبة 17 % من الإجمالي العالمي. (جدول رقم 15).

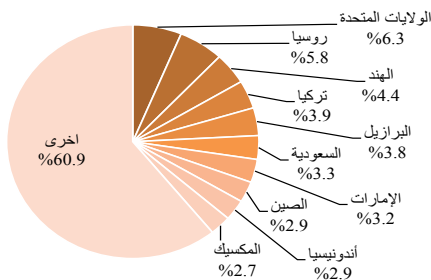
وفيما يتعلق بتوزيع التعويضات المستردة حسب نوع الخطر المؤمن ضده فقد حلت مخاطر المصادرة والتأميم في المرتبة الأولى بقيمة 51 مليون دولار وبنسبة 94.4 % من الإجمالي. (جدول رقم 7).

التوزيع الجغرافي لعمليات الضمان القائمة في العالم بنهاية عام 2012

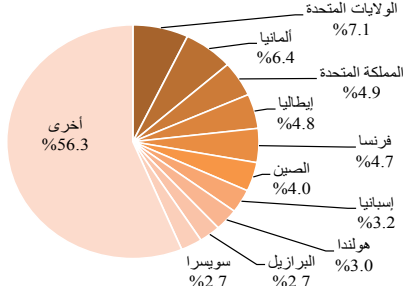
ضمان الإستثمار في مختلف الأجل



ضمان انتماء الصادرات في المدين المتوسط والطويل



ضمان انتماء الصادرات في المدى القصير



ثانياً: الضمانات القائمة

ارتفعت قيمة الضمانات القائمة المقدمة من أعضاء الاتحاد بنهاية عام 2012 لتبلغ حوالي 1.94 تريليون دولار، مقابل 1.73 تريليون دولار عام 2011، و1.62 تريليون دولار عام 2010، و1.5 تريليون دولار عام 2009 و1.58 تريليون دولار عام 2008. (جدول رقم 1).

1- ضمان الإستثمار

توزعت عمليات ضمان الإستثمار القائمة في العالم بنهاية عام 2012 والبالغ قيمتها نحو 219.3 مليار دولار بشكل رئيسي على الدول النامية وهي روسيا والصين وكازاخستان وتركيا والهند والبرازيل وإندونيسيا، أما على الصعيد العربي فقد حلت مصر في المرتبة الثامنة عالمياً بقيمة 7415 مليون دولار وبنسبة 3.4 % من الإجمالي العالمي. (جدول رقم 16).

أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة
لضمان الإستثمار بالمليون دولار لعام 2012

1	روسيا	24,818
2	الصين	20,573
3	كازاخستان	10,760
4	تركيا	10,607
5	الهند	9,840
6	البرازيل	8,206
7	إندونيسيا	7,663
8	مصر	7,415
9	أستراليا	6,245
10	الولايات المتحدة	5,879
	أخرى	107,342
	الإجمالي	219,348

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

دراسات

2- ضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل

توزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل القائمة في العالم بنهاية عام 2012 والبالغ قيمتها نحو 684.5 مليار دولار ما بين الدول الناشطة تجاريا وعلى وجه الخصوص من العالمين الثاني والثالث وتحديدا روسيا والهند وتركيا والبرازيل والصين وإندونيسيا والمكسيك إلى جانب الولايات المتحدة من الدول المتقدمة فضلا عن السعودية بقيمة 22448 مليون دولار بنسبة 3.3% والإمارات بقيمة 21991 مليون دولار وبنسبة 3.2% من الإجمالي وأخيرا 61% لدول أخرى. (جدول رقم 18).

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لقيمة ضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل القائمة في العالم لعام 2012، والبالغ قيمتها 684.4 مليار دولار فقد شكلت الالتزامات نحو 82% من الإجمالي، وشكل إعادة التمويل وإعادة جدولة المبالغ والمستحقات عليها نحو 3% وتوزعت باقي الالتزامات ما بين متأخرات وتعويضات مدفوعة للمخاطر السياسية والتجارية وإعادة التمويل (شكل رقم 7).

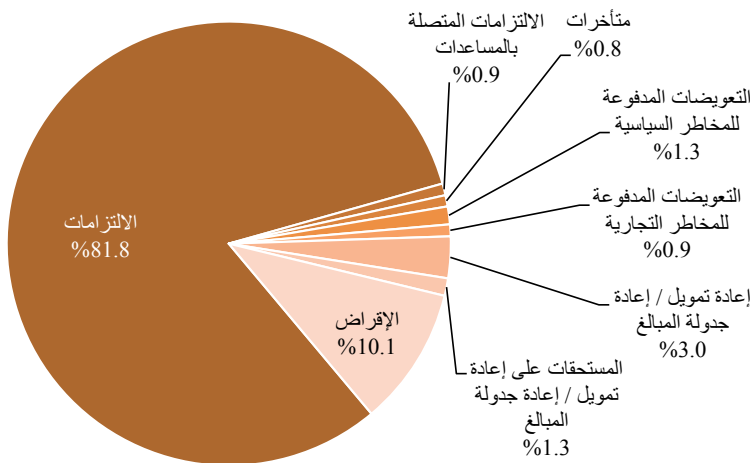
3- ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير

وتوزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير القائمة في العالم بنهاية عام 2012 والبالغ قيمتها نحو 1032 مليار دولار ما بين الدول المتقدمة والناشطة تجاريا بشكل رئيسي وخصوصا الولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب الصين والبرازيل بنسبة 44% من الإجمالي، فضلا عن 56% لدول أخرى. (جدول رقم 17).

أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2012		أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير بالمليون دولار لعام 2012	
42,896	1 الولايات المتحدة	73,538	1 الولايات المتحدة
39,537	2 روسيا	65,958	2 ألمانيا
29,951	3 الهند	50,349	3 المملكة المتحدة
26,674	4 تركيا	49,275	4 إيطاليا
26,316	5 البرازيل	48,602	5 فرنسا
22,448	6 السعودية	41,449	6 الصين
21,991	7 الإمارات	33,517	7 إسبانيا
19,720	8 الصين	31,414	8 هولندا
19,523	9 إندونيسيا	28,376	9 البرازيل
18,760	10 المكسيك	28,281	10 سويسرا
416,648	أخرى	581,486	أخرى
684,464	الإجمالي	1,032,245	الإجمالي

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2013

توزيع العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات حسب نوع العقد في المدى المتوسط والطويل خلال عام 2012

العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل موزعة حسب أنواع العقود بالمليون دولار

2012	2011	2010	2009	2008	بيان
559,554	532,643	480,894	467,248	415,554	الالتزامات
5,857	6,679	6,399	5,937	6,128	الالتزامات المتصلة بالمساعدات
5,613	4,747	5,323	5,054	4,550	متأخرات
8,884	9,053	9,341	8,696	8,681	التعويضات المدفوعة للمخاطر السياسية
5,902	4,732	5,222	4,847	3,694	التعويضات المدفوعة للمخاطر التجارية
20,725	24,648	27,564	32,684	37,455	إعادة تمويل / إعادة جدولة المبالغ
8,712	8,550	8,559	8,848	8,494	المستحقات على إعادة تمويل / إعادة جدولة المبالغ
69,217	55,320	49,788	49,479	39,148	الإقراض

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الإحصائي السنوي للعام 2013



دراسات

٢ - صناعة الضمان في الدول الإسلامية

المؤسسة العربية لضمّان الإستثمار... أول مؤسسة ضمان أنشئت في العالم عام (1974) كمؤسسة إقليمية تضم في عضويتها كافة الدول العربية وتقدم الضمان للاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الدول العربية ولانتمان الصادرات العربية.

اسم الجهة (باللغة العربية)	دولة	الموقع الإلكتروني	اسم الجهة (باللغة الإنجليزية)
المؤسسة العربية لضمّان الإستثمار وانتمان الصادرات	متعددة الأطراف	www.dhaman.org	The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation (DHAMAN)
المؤسسة الإسلامية لضمّان الإستثمار وانتمان الصادرات	متعددة الأطراف	www.iciec.com	The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC)
الشركة الجزائرية لتأمين وضمّان الصادرات	الجزائر	www.cagex.dz	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX)
الشركة المصرية لضمّان الصادرات	مصر	www.ecgegypt.net	Export Credit Guarantee Company of Egypt (ECGE)
وكالة انتمان الصادرات الإندونيسية	إندونيسيا	www.asei.co.id	Asuransi Ekspor Indonesia (ASEI)
صندوق ضمان صادرات إيران	إيران	www.egfi.org.ir	Export Guarantee Fund of Iran (EGFI)
الشركة الأردنية لضمّان القروض	الأردن	www.jlgc.com	Jordan Loan Guarantee Corporation (JLGC)
شركة تأمين الانتمان اللبنانية	لبنان	www.lci.com.lb	The Lebanese Credit Insurer (LCI)
بنك الإستيراد والتصدير الماليزي	ماليزيا	www.exim.com.my	EXIM Bank of Malaysia
وكالة ضمان انتمان الصادرات العمانية	سلطنة عمان	www.ecgaoman.com	Export Credit Guarantee Agency of Oman (ECGA)
برنامج الصادرات السعودية	السعودية	www.sep.gov.sa	Saudi Export Program (SEP)
الشركة الوطنية لتأمين الانتمان والضمّان	السنغال	www.sonac.sn	National Co. for Credit Insurance and Guarantee (SONAC)
الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات	السودان	www.naife.org	National Agency for Insurance and Finance of Exports (NAIFE)
شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة	السودان	www.shiekanins.com	Shiekan Insurance & Reinsurance Co. LTD
الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	تونس	www.cotunace.com.tn	Compagnie Tunisienne Pour L'Assurance Du Commerce Extérieur (COTUNACE)
بنك التصدير والإستيراد التركي	تركيا	www.eximbank.gov.tr	Export Credit Bank of Turkey (Türk EXIM Bank)
شركة الإمارات لتأمين انتمان الصادرات	الإمارات	www.ecie.ae	Export Credit Insurance Company of the Emirates (ECIE)
بنك قطر للتنمية - وكالة قطر لتنمية الصادرات "تصدير"	قطر	www.qdb.qa	Qatar Development Bank (QDB) - Qatar Export Development Agency - TASDEER

المصدر: اتحاد أمان

توزيع رأس المال لاتحاد أمان للعام 2011

اسم الجهة	المساهمة بالمليون دولار	الحصة من الإجمالي (%)
برنامج الصادرات السعودية	4,000	57
بنك التصدير والإستيراد التركي	1,200	17
بنك الإستيراد والتصدير الماليزي	1,000	14
المؤسسة الإسلامية لضمّان الإستثمار وانتمان الصادرات	237	3
المؤسسة العربية لضمّان الإستثمار وانتمان الصادرات	201	3
أخرى	421	6
إجمالي	7,059	100

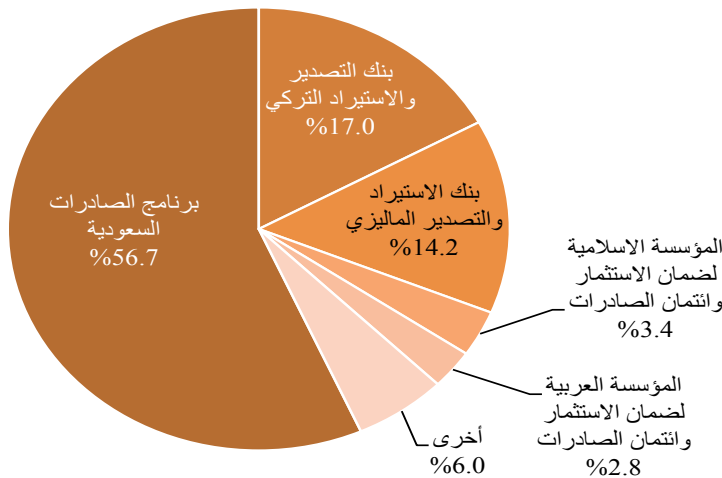
المصدر: اتحاد أمان

مؤسسات ضمان انتمان الصادرات الوطنية

إدراكا منها لأهمية دور الضمان في الاقتصاديات العربية فقد أكدت (ضمان) منذ أوائل الثمانينيات على أهمية قيام الدول العربية بإنشاء مؤسسات ضمان انتمان صادرات وطنية لضمّان صادرات دولها إلى مختلف دول العالم، وبالفعل تم تأسيس العديد من المؤسسات على الصعيد العربي. ثم تأسست في إطار البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وانتمان الصادرات.

وإيماننا من (ضمان) بأهمية التعاون والتنسيق بين تلك المؤسسات في مجالات تبادل الخبرة والتأمين المشترك وإعادة التأمين فقد أسست ملتقى هيئات الضمان العربية عام 1993، وظل منذ ذلك الوقت يجتمع بصفة دورية للتباحث في عدد من الأمور المتعلقة بتلك الصناعة، وأصبح بذلك منبرا لتبادل الخبرات والإفادة من التجارب الوطنية والإقليمية والدولية.

حصة أعضاء اتحاد أمان من إجمالي رأس المال لاتحاد أمان للعام 2011



دراسات

حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد أمان بالمليون دولار

الجهة	ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير		عمليات الضمان المحلية		ضمان ائتمان الصادرات للمدنيين المتوسط والطويل		عمليات ضمان الاستثمار		إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات		الحصة من الإجمالي (%)
	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	
1	TURK EXIMBANK	بنك التصدير والاستيراد التركي	5,752	5,010	0	0	0	3	5,752	5,010	34.0
2	ICIEC	المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	2,331	1,467	99	65	199	65	2,331	1,467	15.5
3	MEXIM	بنك الاستيراد والتصدير الماليزي	1,521	606	150	0	14	0	1,521	606	10.0
4	DHAMAN	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	1,076	609	9	159	429	9	1,076	609	8.5
5	LCI	شركة تأمين الائتمان اللبنانية	342	132	0	0	0	0	342	132	6.0
6	ASEI	وكالة ائتمان الصادرات الإندونيسية	446	334	0	0	0	0	446	334	5.3
7	CAGEX	الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات	164	222	0	0	0	0	164	222	4.6
8	SEP	برنامج الصادرات السعودية	717	865	0	0	0	0	717	865	4.2
9	EGFI	صندوق ضمان صادرات إيران	159	371	1	640	233	1	159	371	4.0
10	COTUNACE	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	509	569	0	0	0	0	509	569	3.0
11	ECGA	وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية	220	276	0	0	0	0	220	276	1.5
12	ECIE	شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات	150	25	0	0	0	0	150	25	1.5
13	JLGC	الشركة الأردنية لضمان القروض	155	81	0	0	0	0	155	81	1.0
14	NAIFE	الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان)	90	79	0	0	0	0	90	79	0.5
15	SHIEKAN	شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة (السودان)	12	34	0	0	0	13	12	34	0.1
16	ECGE	الشركة المصرية لضمان الصادرات	17	16	0	0	0	0	17	16	0.1
17	SONAC	الشركة الوطنية لتأمين الائتمان والضمان (السنغال)	5	18	0	0	0	0	5	18	--
	الإجمالي		13,660	10,714	2,272	1,967	1,067	259	16,905	14,474	100

المصدر: اتحاد أمان "اتحاد مؤمني المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الأعضاء في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومنظمة المؤتمر الإسلامي"

اتحاد أمان

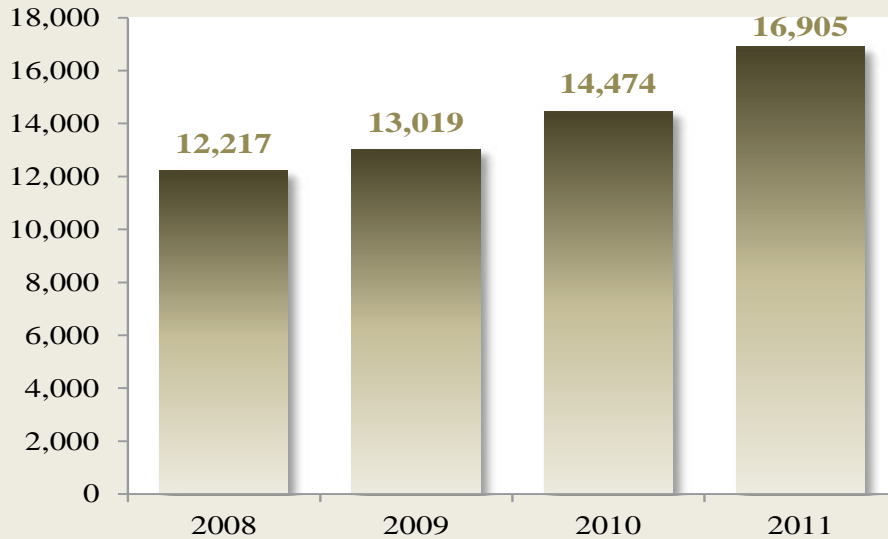
وفي العام 2009 تأسس «اتحاد أمان» بمبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات "ICIEC" الذي يضم حالياً 18 جهة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية.

إجمالي عمليات الضمان

وفيما يتعلق بنشاط الضمان في أعضاء اتحاد أمان، فقد ارتفع مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء «اتحاد أمان»، والبالغ عددها 17 مؤسسة، توافرت عنها بيانات لتبلغ نحو 16.9 مليار دولار خلال عام 2011، مقابل 14.5 مليار دولار في عام 2010، (جدول رقم 22).

وفي المقابل تراجعت الأقساط التأمينية إلى 88 مليون دولار مقارنة بـ 127 مليون دولار في عام 2010. إلا أن المطالبات المدفوعة ارتفعت إلى 35 مليون دولار خلال عام 2011 مقارنة بـ 23 مليون دولار عام 2010، فيما تراجعت المبالغ المستردة من 25 مليون دولار عام 2010 إلى 7 ملايين دولار عام 2011 (جدول رقم 23).

حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد أمان بالمليون دولار



أنشطة اتحاد أمان خلال العامين 2010 و 2011 بالمليون دولار

النشاط	2011	2010	معدل النمو (%)
رأس المال	7,057	7,059	(0.03)
أقساط التأمين	88	127	(30.5)
التعويضات	35	23	53.8
المستردات	7	25	(73.1)
إعادة التأمين في الخارج	38	40	(4.1)

دراسات

توزيع عمليات الضمان

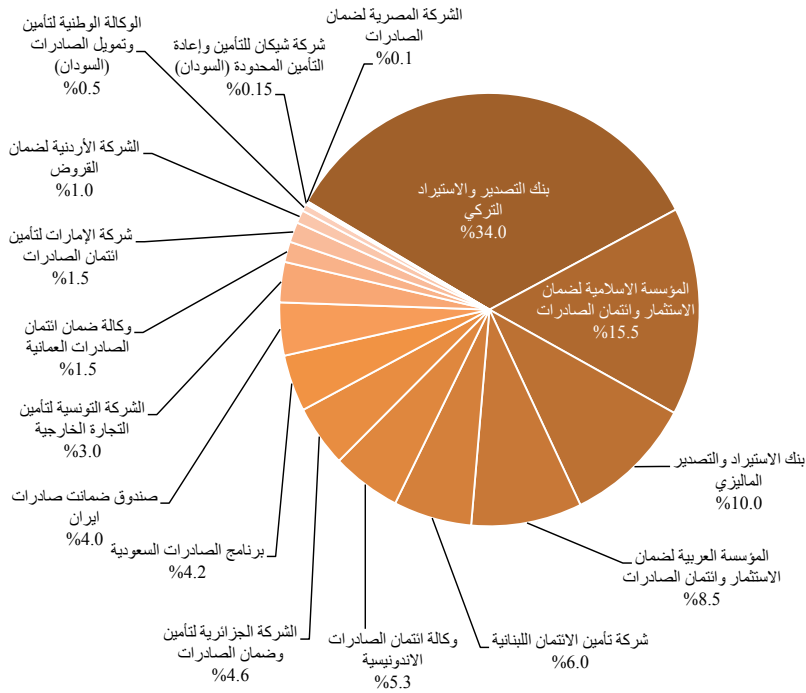
وفيما يتعلق بتوزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد أمان، لعام 2011 فقد حل بنك التصدير والاستيراد التركي في المرتبة الأولى بنسبة 34%، ثم المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 15.6%، ثم بنك الاستيراد والتصدير الماليزي بنسبة 10% ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 8.5% وأخيرا توزعت بقية الحصص فيما بين الجهات الأخرى أعضاء الاتحاد. (شكل رقم 10).

رؤوس أموال مؤسسات اتحاد أمان

وقد بلغ مجموع رؤوس أموال مؤسسات اتحاد أمان نحو 7059 مليون دولار لعام 2011 يشكل برنامج الصادرات السعودي النسبة الغالبة بنحو 57% ثم برنامج التصدير والاستيراد التركي بنسبة 17% ثم برنامج التصدير والاستيراد الماليزي بنسبة 14% (شكل رقم 8 جدول رقم 21).

حصة أعضاء اتحاد أمان من إجمالي عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية لعام 2011

10



توزيع دخل أقساط التأمين حسب نوع العقد للعام 2011

25

نوع العقد	القيمة بالمليون دولار	الحصة من الإجمالي (%)
ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير	48	60
عمليات الضمان المحلية	15	19
ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط والطويل	10	13
عمليات ضمان الاستثمار	7	8
إجمالي دخل أقساط التأمين	81	100

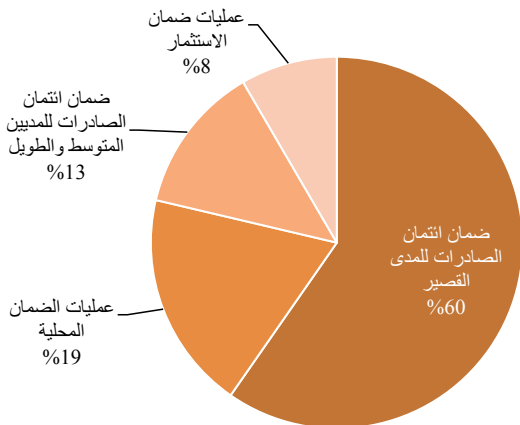
توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد عام 2011

24

نوع العقد	القيمة بالمليون دولار	الحصة من الإجمالي (%)
ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير	13,660	81
عمليات الضمان المحلية	2,272	13
عمليات ضمان الاستثمار	714	4
ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط والطويل	259	2
إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	16,905	100

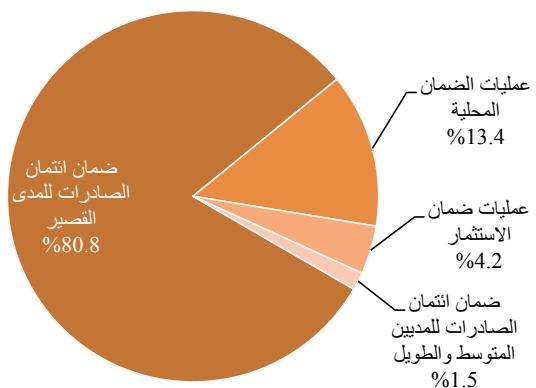
توزيع دخل أقساط التأمين حسب نوع العقد للعام 2011

12

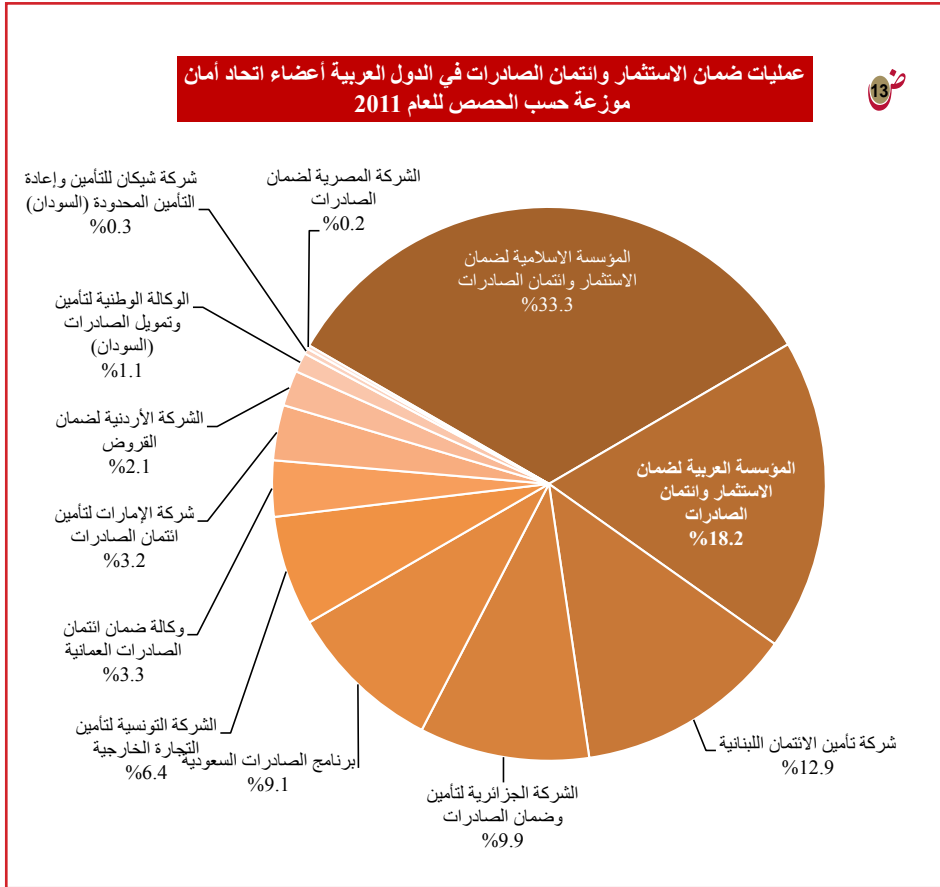


توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد للعام 2011

11



٢ - صناعة الضمان في الدول العربية



نشأت صناعة الضمان على المستوى العربي بتأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في منتصف السبعينيات كمؤسسة إقليمية، تقدم خدماتها في هذا المجال والتي أضافت فيما بعد خدمات جديدة أبرزها ضمان ائتمان الصادرات ثم تم تأسيس نحو 12 جهة قطرية تقدم خدمات ضمان ائتمان الصادرات في عدد من الدول العربية منها إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أعضاء في اتحاد أمان.

وتشير الإحصاءات الواردة من 13 جهة عربية أعضاء في الاتحاد، إلى أن مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية الوطنية والإقليمية، بلغ نحو 7.9 مليارات دولار خلال عام 2011، مقابل 6.5 مليارات دولار في عام 2010. (شكل رقم 14).



وفيما يتعلق بتوزيع عمليات الضمان في الدول العربية لعام 2011، فقد حلت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الأولى بنسبة 33.3%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الثانية بنسبة 18.2%، ثم شركة تأمين الائتمان اللبنانية بنسبة 12.9%، ثم الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات بنسبة 9.9%، ثم برنامج الصادرات السعودي بنسبة 9.1%، ثم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بنسبة 6.4%، وأخيراً توزعت بقية الحصص فيما بين الجهات الأخرى أعضاء الاتحاد. (شكل رقم 13).



دراسات

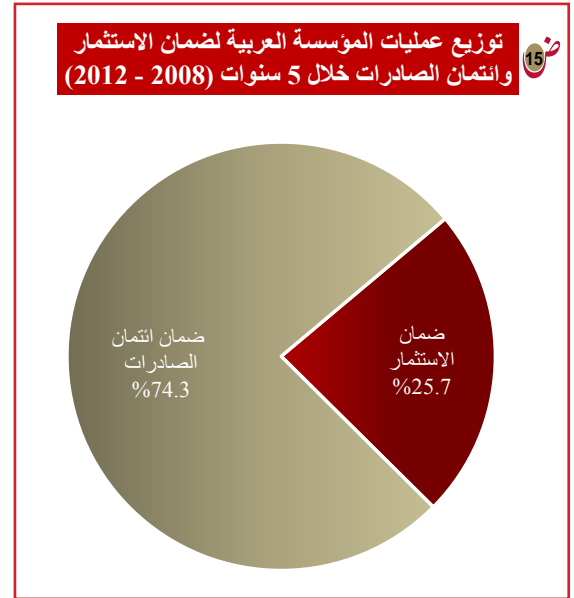
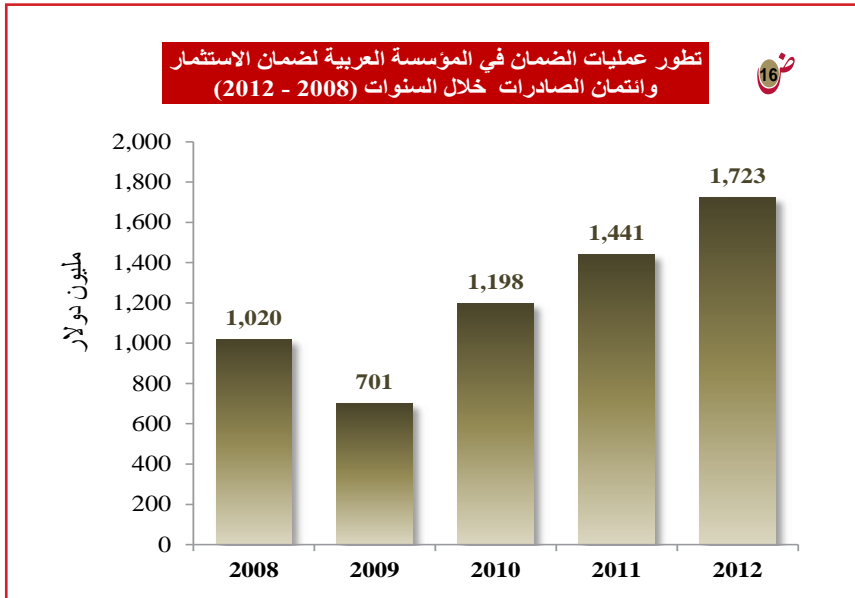
٤ - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتّماؤه الصادرات (ضمان)

على مدار نحو أربعة عقود ومنذ تأسيس المؤسسة العربية لضمان الإستثمار عام 1974 كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الإستثمار ضد المخاطر غير التجارية في الدول العربية نجحت المؤسسة في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية قبل أن تطور خدماتها فيما بعد لتشمل كذلك المصدرين بعد استحداث خدمة تأمين انتمان الصادرات عام 1986 وتعديل مسماتها إلى المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وانتمان الصادرات عام 2008. حيث بلغت القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2012 نحو 9.6 مليارات دولار.

تطور حجم عمليات الضمان (2012-2008) في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وانتمان الصادرات					
إجمالي السنوات الخمس	2012	2011	2010	2009	2008
إجمالي عمليات ضمان انتمان الصادرات					
4,650.70	1,528.06	1,138.64	768.10	589.50	626.40
إجمالي عمليات ضمان الإستثمار					
1,431.42	195.34	302.18	429.30	111.30	393.30
إجمالي حجم عمليات ضمان الإستثمار وانتمان الصادرات					
6,082.12	1,723.40	1,440.82	1,197.40	700.80	1,019.70

كما تشير الإحصائيات خلال السنوات العشر الأخيرة إلى أن المؤسسة نجحت في تحقيق نمو مطرد في عملياتها من 129 مليون دولار عام 2003 إلى نحو 1723 مليار دولار عام 2012 ليصل إجمالي الفترة إلى 7.6 مليارات دولار بنسبة 79.2% من إجمالي عمليات المؤسسة منذ نشأتها وحتى الآن.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة بلغ حجم عمليات المؤسسة نحو 6.1 مليار دولار منها 4.7 مليارات لضمان انتمان الصادرات وبنسبة 74.3% من الإجمالي و 1.43 مليار دولار لضمان الإستثمار وبنسبة 25.7% من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة. (جدول رقم 26) (شكل رقم 15،16).

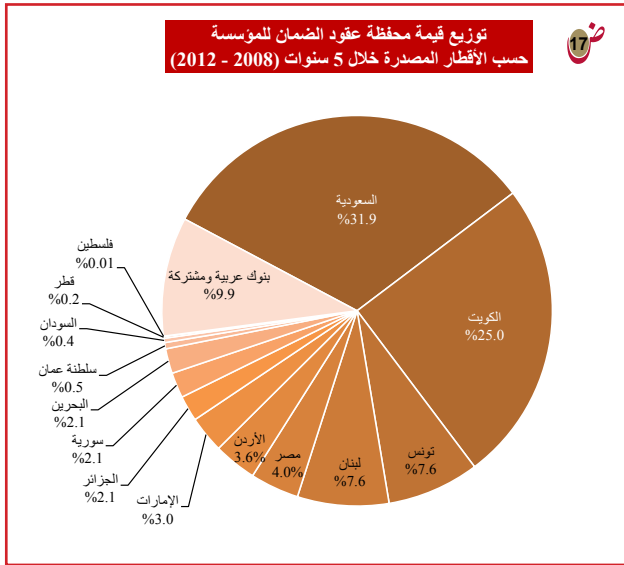


بقيمة 127.2 مليون دولار وبنسبة 2.1%، ثم سورية تاسعا بقيمة 126 مليون دولار وبنسبة 2.1%، ثم البحرين عاشرا بقيمة 123.2 مليون دولار وبنسبة 2.1%، وأخيرا سلطنة عمان والسودان وقطر وفلسطين بنسب أقل من 1% في حين بلغت قيمة العمليات المقدمة للبنوك العربية والمشتركة نحو 195.8 مليون دولار وبنسبة 4% من الإجمالي. (شكل رقم 17 جدول رقم 27).

تليها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 1.5 مليار دولار وبنسبة 25% من الإجمالي، ثم تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 458 مليون دولار وبحصة تبلغ 7.6%، فلبنان رابعا بقيمة 453.6 ملايين دولار وبنسبة 7.6%، ثم مصر خامسا بقيمة 242.3 مليون دولار وبنسبة 4% تليها الأردن سادسا بقيمة 214 مليون دولار وبنسبة 3.6%، ثم الإمارات سابعاً بقيمة 182 مليون دولار وبنسبة 3% تليها الجزائر في المركز الثامن

التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة:

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة للإستثمار إلى الدول العربية والمصدرة للسلع إلى الدول العربية والعالم تشير إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2008-2012) إلى أن السعودية حلت في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 1.9 مليار دولار وبنسبة 32% من مجمل العمليات،



تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة بالمليون دولار

م	الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	إجمالي الخمس سنوات
1	السعودية	210.5	274.1	408.3	484.0	536.3	1,913.2
2	الكويت	435.3	134.7	449.2	320.6	159.6	1,499.4
3	تونس	122.9	109.6	85.5	78.9	61.3	458.3
4	لبنان	85.9	76.9	76.3	101.2	113.2	453.6
5	مصر	12.1	24.8	55.4	72.9	77.1	242.3
6	الأردن	2.8	3.1	14.3	118.5	75.2	213.9
7	الإمارات	48.8	9.4	10.0	50.3	63.2	181.7
8	الجزائر	--	1.8	3.6	35.3	86.6	127.2
9	سورية	11.8	24.4	9.9	38.7	41.2	125.9
10	البحرين	61.8	27.5	10.0	6.7	17.2	123.2
11	سلطنة عمان	5.5	4.0	3.6	10.6	7.3	31.0
12	السودان	10.8	10.5	--	--	--	21.3
13	قطر	--	--	--	10.0	--	10.0
14	فلسطين	--	--	--	--	0.560	0.7
	بنوك عربية ومشتركة	12	--	71.3	113.0	394.8	590.7
	الإجمالي	1,019.7	700.9	1,197.4	1,440.8	1,633.7	5,992.5

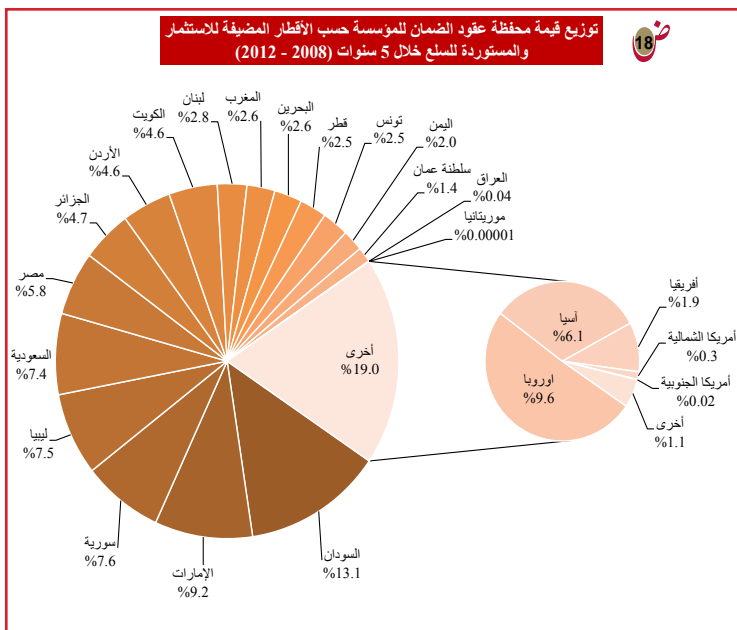
المركز الثالث عشر بقيمة 154 ملايين دولار وبنسبة 2.6 %، ثم تونس في المركز الرابع عشر بقيمة 151.3 مليون دولار وبنسبة 2.5 %، ثم اليمن في المركز الخامس عشر بقيمة 119 مليون دولار وبنسبة 2 % ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 84 مليون دولار وبنسبة 1.4 %، ثم العراق في المركز السابع عشر بقيمة 2.7 مليون دولار وبنسبة 0.04 %، وأخيراً موريتانيا بقيمة مليون دولار.

في حين بلغت قيمة عمليات الضمان التي استقادت منها الدول غير العربية المستوردة للسلع العربية نحو 1155.5

ثم السعودية خامساً بقيمة 449 مليون دولار وبنسبة 7.4 %، تليها مصر سادساً بقيمة 354 مليون دولار وبنسبة 5.8 %، ثم الجزائر سابعاً بقيمة 287 مليون دولار وبنسبة 4.7 %، يليها الأردن في المركز الثامن بقيمة 282.3 مليون دولار وبنسبة 4.6 %، ثم الكويت تاسعاً بقيمة 277.5 مليون دولار وبنسبة 4.6 %، تليها لبنان في المركز العاشر بقيمة 168.3 مليون دولار وبنسبة 2.8 %، تليها المغرب في المركز الحادي عشر بقيمة 161.2 مليون دولار وبنسبة 2.6 %، ثم البحرين في المركز الثاني عشر بقيمة 158 مليون دولار وبنسبة 2.6 %، ثم قطر في

التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع:

يكشف التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال السنوات الخمس الأخيرة (-2012) عن أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 798.2 مليون دولار وبنسبة 13.1 % من مجمل العمليات، تليه الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 560 مليون دولار بنسبة 9.2 % من الإجمالي، ثم سورية في المرتبة الثالثة بقيمة 462 مليون دولار وبحصة تبلغ 7.6 %، فليبيا رابعاً بقيمة 459 ملايين دولار وبنسبة 7.5 %،



تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع بالمليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	إجمالي الخمس سنوات	
1	السودان	163,198	107,352	318,638	150,222	58,775	798,185
2	الإمارات	28,903	57,959	91,792	174,683	206,611	559,948
3	سورية	193,090	31,875	104,097	74,636	58,036	461,734
4	ليبيا	175,889	3,864	107,466	83,637	87,925	458,781
5	السعودية	47,014	47,496	54,564	124,166	175,706	448,946
6	مصر	10,014	27,258	27,176	60,604	228,987	354,039
7	الجزائر	5,605	4,461	3,822	113,520	159,278	286,686
8	الأردن	29,429	41,292	44,589	98,200	68,767	282,277
9	الكويت	31,313	47,843	51,285	76,232	70,870	277,543
10	لبنان	16,771	5,001	18,413	28,729	99,399	168,313
11	المغرب	3,571	38,000	52,969	44,590	22,041	161,171
12	البحرين	17,202	26,714	25,023	46,771	42,235	157,945
13	قطر	9,327	28,233	33,641	36,523	46,075	153,799
14	تونس	26,452	17,197	26,131	29,825	51,716	151,321
15	اليمن	12,184	8,535	37,032	30,403	30,836	118,990
16	سلطنة عمان	11,242	16,414	13,035	20,812	22,782	84,285
17	العراق	--	--	--	--	2,728	2,728
18	موريتانيا	--	1	--	--	--	1
	العربي	781,204	509,495	1,009,673	1,193,553	1,432,767	4,926,692
1	أوروبا	99,027	73,463	95,526	123,716	194,446	586,178
2	آسيا	110,176	72,102	50,772	73,386	62,042	368,478
3	أفريقيا	23,689	25,754	22,060	31,352	12,900	115,755
4	أمريكا الشمالية	63	194	7,417	8,538	1,575	17,787
5	أمريكا الجنوبية	101	1,135	--	--	--	1,236
6	أخرى	5,465	18,728	11,928	10,273	19,675	66,069
	إجمالي الدول غير عربية	238,521	191,376	187,703	247,265	290,637	1,155,502
	الإجمالي	1,019,725	700,871	1,197,376	1,440,818	1,723,405	6,082,194

دراسات

في المركز الرابع عشر بقيمة 2 مليون دولار وبنسبة 0.6 %، ثم قطر في المركز الخامس عشر بقيمة 1.9 مليون دولار وبنسبة 0.5 % ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 0.97 مليون دولار وأخيرا المغرب في المركز السابع عشر بقيمة 0.27 مليون دولار وبنسبة 0.1 % وبعاملي بلغ 318.2 مليون دولار للدول العربية المشار إليها وبنسبة 92.3 % من الإجمالي.

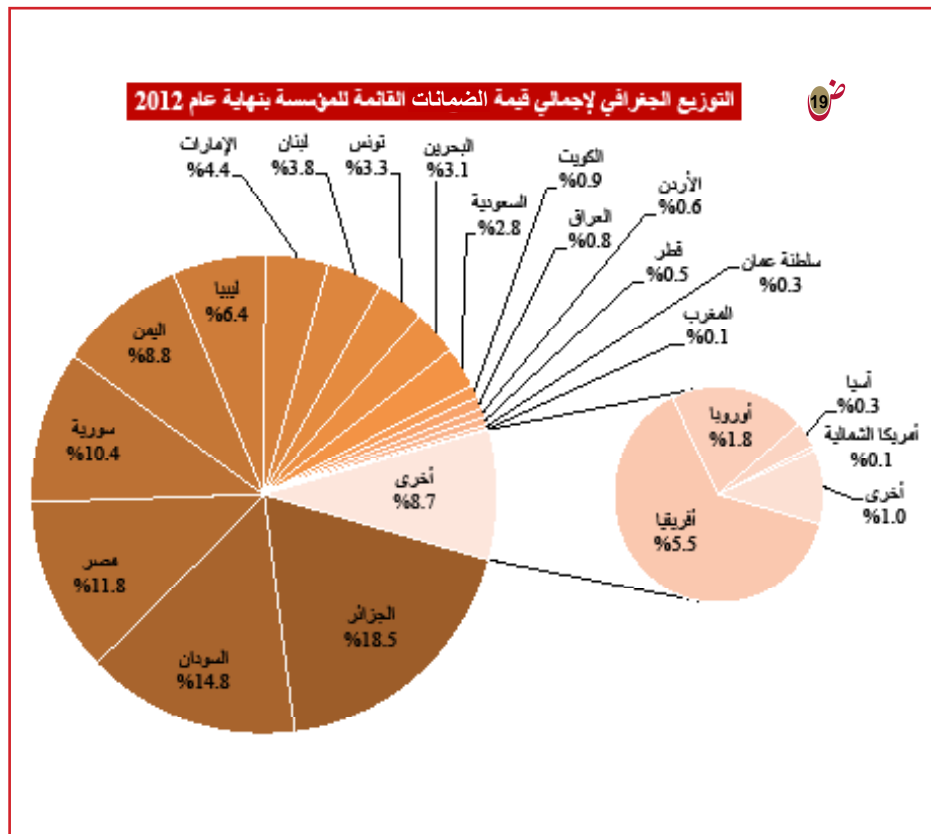
في حين بلغت قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2012 للدول غير العربية 30.4 مليون دولار وبنسبة 7.7 % من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أفريقيا بنسبة 5.5 % من الإجمالي و1.8 % لأوروبا و0.3 % لآسيا والبقية لأمريكا الشمالية وبقية دول العالم. (شكل رقم 19 جدول رقم 29).

من الإجمالي ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 41.1 مليون دولار وبحصة تبلغ 11.8 % ثم سورية رابعا بقيمة 36.1 ملايين دولار وبنسبة 10.4 % ثم اليمن خامسا بقيمة 31 مليون دولار وبنسبة 8.8 % تليها ليبيا سادسا بقيمة 22.3 مليون دولار وبنسبة 6.4 % ثم الإمارات سابعا بقيمة 15.4 مليون دولار وبنسبة 4.4 % تليها لبنان في المركز الثامن بقيمة 13.4 مليون دولار وبنسبة 3.8 % ثم تونس تاسعا بقيمة 11.7 مليون دولار وبنسبة 3.3 % تليها البحرين في المركز العاشر بقيمة 10.7 مليون دولار بنسبة 3.1 %، تليها السعودية في المركز الحادي عشر بقيمة 9.6 مليون دولار وبنسبة 2.8 %، ثم الكويت في المركز الثاني عشر بقيمة 3.1 مليون دولار وبنسبة 0.9 %، ثم العراق في المركز الثالث عشر بقيمة 2.7 مليون دولار وبنسبة 0.8 %، ثم الأردن

19 مليون دولار وبنسبة 19 % من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 9.6 % من الإجمالي و6 % لآسيا و1.9 % لأفريقيا والبقية لأمريكا الشمالية والجنوبية وبقية دول العالم. (شكل رقم 18 جدول رقم 28).

التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2012:

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2012 فتشير إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2008-2012) إلى أن الجزائر حلت في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 64.6 مليون دولار وبنسبة 18.5 % من مجمل الضمانات تليها السودان في المرتبة الثانية بقيمة 51.6 مليون دولار بنسبة 14.8 %



إجمالي قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية 2012 حسب القطر المضيف للاستثمار والمستورد

الدولة	القيمة بالمليون دولار
1 الجزائر	64.64
2 السودان	51.64
3 مصر	41.07
4 سورية	36.09
5 اليمن	31.84
6 ليبيا	22.25
7 الإمارات	15.36
8 لبنان	13.44
9 تونس	11.67
10 البحرين	10.73
11 السعودية	9.62
12 الكويت	3.18
13 العراق	2.73
14 الأردن	2.83
15 قطر	1.87
16 سلطنة عمان	0.97
17 المغرب	0.27
إجمالي الدول العربية	318.22
1 أفريقيا	19.27
2 أوروبا	6.42
3 آسيا	1.18
4 أمريكا الشمالية	0.22
5 أخرى	3.33
إجمالي الدول غير العربية	30.41
الإجمالي	348.63

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

aldab@dhama.org	+965-24959562	باحث اقتصادي	أحمد الضبع	riadh@dhama.org	+965-24959558	رئيس البحوث والدراسات	د. رياض بن جليلي
aymang@dhama.org	+965-24959529	سكرتير	أمين غازي	sofyan@dhama.org	+965-24959561	مساعد باحث	سفيان إبراهيم

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية



خدماتنا الجديدة: - ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و 4 منظمات إقليمية - تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 9.5 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 25166 Riyadh 11466, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org